

# مَصْرُفُ لِيَبْيَا الْمَرْكُزِيُّ

ص.ب 1103 العنوان البرقي : مصرفليبيا - طرابلس - ليبيا

الإشاري: إرم ن/804

منشور: ارم ن رقم ( 1 / 2016 )

التاريخ : 27 ربيع الاول 1437هـ ...

الموافق : 07 يناير 2016م ...

السادة / الماء العامين بالمصارف التجارية

السادة / رؤساء اللجان الإدارية المؤقتة بالمصارف التجارية

السيد / المدير العام . المصرف الليبي الفارجي

بعد التحية،...،

تأسساً على أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف، وتعديلها، وعلى الدور الإشرافي والرقابي لمصرف ليبيا المركزي بموجب أحكام القانون. وبالإشارة إلى المنشور إرم ن رقم (4) لسنة 2014م الصادر في 15/11/2014م، بشأن التأكيد على ضرورة التقيد بالضوابط المنظمة للتعامل بالبطاقات المصرفية الإلكترونية.

إلى المنشور إرم ن رقم (5) لسنة 2014م، الصادر في 31/12/2014م، الذي تم بموجبه تعليم قرار السيد / المحافظ رقم (254) لسنة 2014، بشأن تعديل الفقرة الأولى من المادة الخامسة بالقرار رقم (1) لسنة 2013م، التي نصت "كون السقف المحدد بالفقرة الأولى من المادة الخامسة بقرار رقم (1) لسنة 2013م، بمبلغ (10,000.00 دولار) او ما يعادلها من العملات الأجنبية".

عليه وفي دكم بصدور قرار السيد / المحافظ رقم (5) لسنة 2016م، بشأن تعديل المادة الأولى من قرار السيد / المحافظ رقم (254) لسنة 2014م، المشار إليه أعلاه، بحيث يكون السقف السنوي المحدد لبيع النقد الأجنبي بموجب بطاقات مسبوقة الدفع (5000 دولار) او ما يعادلها من العملات الأجنبية.

عليه يطلب اليكم ضرورة التقيد، و اتخاذ ما يلزم من إجراء لوضع التعليمات المشار إليها أعلاه موضع التطبيق، بحيث تتولى الإدارات والوحدات المختصة بمصرفكم (المراجعة، الامتثال، غسل الأموال) متابعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البطاقات في إدارة تشغيل البطاقات الإلكترونية، وفقاً لما تضمنته كافة تعليمات مصرف ليبيا المركزي الصادرة بالخصوص، إعمالاً لاختصاصات الموكلة إليها، وتأكيداً على ضرورة الالتزام بتعليمات مصرف ليبيا المركزي الصادرة في هذا الشأن،

# مَرْكَزُ الْبَيْعَا الْمَرْكَزِيُّ

ص.ب 1103 العنوان البرقي : مصرفليبيا - طرابلس - ليبية

سيتم إخضاع كافة الفروع المصرفية التي تقوم بإصدار هذه البطاقات لمهام تفتيشية دورية، للتأكد من مدى التزامها بتطبيق التعليمات المنظمة لإصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية، وفي حالة تبين عدم الالتزام، سيتم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بموجب أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف، وتعديلها.

... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

عبدالحفيظ مسعود تربيل

مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد / المكلف

السيد / المحافظ  
السيد / نائب المحافظ

- السيد / رئيس لجنة تنفيذية حسابات المصارف بالخارج - مصرف ليبيا المركزي
- السيد / مدير إدارة الشؤون القانونية . مصرف ليبيا المركزي
- السيد / مدير إدارة المدفوعات والتسويات . مصرف ليبيا المركزي
- السيد / مدير إدارة الحسابات . مصرف ليبيا المركزي
- السادة / مدراء فروع مصرف ليبيا المركزي (بنغازي - سبها - سرت )
- السيد / المدير العام . شركة العراقة والخدمات المالية
- السادة / مدراء الإدارات والوحدات بالمصارف (المراجعة، الامتثال، غسل الأموال)
- القسم البيانات والإحصاء
- القسم المتابعة المصرفية ومراقبة الامتثال

أ. الكيلاني \* / منشور رقم (1) 2016/1

قرار رقم ٥ لسنة ٢٠١٦م  
بشأن تنظيم التعامل في النقد  
الاجنبي وتحديد السقف للبطاقات المصرفية الالكترونية

قرار معاذن مصرف ليبيا المركزي رقم (٥) لسنة ٢٠١٦م  
بتعدیل احكام القرار رقم (٢٥٤) لسنة ٢٠١٤م بشأن تنظيم التعامل في النقد  
الاجنبي وتحديد السقف للبطاقات المصرفية الالكترونية

معاذن مصرف ليبيا المركزي  
بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري، الصادر عن المجلس الوطني الولني، في ٣٠ رمضان  
١٤٣٢، الموافق ٠٣/٠٨/٢٠١١م، وتعديلاته.

وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٥، بشأن المصارف، وتعديلاته.

وعلى التنظيم الاداري لمصرف ليبيا المركزي.

وعلى قرار مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤م، بشأن الضوابط المنظمة  
لارخال النقد المحلي والاجنبي الى ليبيا واخراجه منها.

وعلى قرار معاذن مصرف ليبيا المركزي رقم (١) لسنة ٢٠١٣م، بشأن تنظيم التعامل في النقد الاجنبي  
وتحديد صلاحيات تنفيذحوالات الخارجية لمختلف الاغراض.

وعلى قرار معاذن مصرف ليبيا المركزي رقم (٢٥٤) لسنة ٢٠١٤م، بشأن تنظيم التعامل في النقد  
الاجنبي وتحديد صلاحيات تنفيذحالات الخارجية لمختلف الاغراض.

### قرار

#### المادة الاولى

تعديل المادة الاولى من قرار معاذن مصرف ليبيا المركزي رقم (٢٥٤) لسنة ٢٠١٤م، الصادر  
 بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٤ بحيث يكون المقد المحدد لبيع النقد الاجنبي بموجب البطاقات مسبقة الدفع،  
خمسة الاف دولار او ما يعادله من العملات الأجنبية الاخرى كحد اقصى سنويًا.

#### المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى ادارة الرقابة على المصارف، اتخاذ  
الاجراءات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

الصديق عمر الكبير  
المعاذن

صدر قرار / ١ / ٢٠١٦م